

معرض الكويت الدولي كرمت المشاركين في معرض الذهب العالمي التاسع



لقطة جماعية للمعرضين

المطوع: التصعيد السياسي المستمر يفقد المستثمر الثقة في الأوضاع الاقتصادية

أكد الخبير الاقتصادي فهد المطوع أن استمرار التوترات السياسية والتصعيد المستمر والأسلوب غير الحضاري التي تتبعها المعارضة يفقد المستثمر الثقة في استقرار الأوضاع وأن الأمر بات يهدد الوضع الاقتصادي الكلي للدولة.

وأوضح المطوع أن الاقتصاد في الكويت سيبقي دائما مستقبلا جيدا لسبب الجاذبية السياسية التي تأتيه في الغالب دوما من السياسة وأعمالها. فالإقتصاد المحلي الذي عانى وحيدا من تداعيات أزمة مالية عالمية يتأهب اليوم بكل ما يحمله من أزمات لأن مستقبل التداعيات السلبية المتوقعة لتطورات المشهد السياسي المتلاحقة والتي بلغت الذروة لدى اقتحام مجلس الأمة ففي الوقت الذي كان الحديث ينصب عن روشنة لعلاج الإقتصاد المحلي من علاته عبر اللجنة الاستشارية الاقتصادية مستغلا الأوضاع السياسية المازومة في تداولات البورصة يبدو أمرا متوقعا لأن هناك كثيرا من المضاربين ممن يسعون لاستغلال المصائب لخلق مستويات سعرية جديدة بكلفة أقل لبناء مراكز عندها لتحقيق أرباح مقنعة في أقرب وقت ممكن.

وأشار المطوع إلى أبرز التطورات التي تضمنتها الرؤية المستقبلية، استعادة الدور الريادي الإقليمي للكويت كمركز مالي وتجاري، التي سبق أن صنعها الأجداد بالعمل الدؤوب والنشاط التجاري داخل الوطن وعبر الحدود، وإحياء الدور المحوري للقطاع الخاص الكويتي في قيادة التنمية، وهو الدور الذي سبق أن حقق الريادة الكويتية التجارية فضلا عن ضرورة إعادة بناء أنوار مهمة ومختلفة للدولة وأجهزتها ومؤسساتها، بما يوفر أسباب التمكين والدمع للعمل والإنتاج، ويوفر البنية التحتية والتشريعات المناسبة وبيئة الأعمال والمواتية المحفزة للتنمية، كما يشير إلى أهمية توفير الضوابط والمناخ لضمان التنمية البشرية الشاملة والمتوازنة، الهادفة وأكد المطوع على أن إهمال الرقابة أدى إلى وصول البلاد إلى حالة من الجمود تعذر خلالها اتخاذ أي خطوات إيجابية سلمية لصالح المواطن، في الوقت الذي تمر فيه البلاد بأزمة اقتصادية طاحنة تكاد تآكل الأخضر واليابس. فجاءت استقالة الحكومة وحل المجلس النيابي بمثابة قرار حاسم وحكيم من ولي الأمر، ليقول للسلطنتين كفاكما ما وصلتما إليه من تفرقة وتشرذم. فقبلت الاستقالة وحل المجلس. لأن عملية الإصلاح الاقتصادية تحتاج لمراسيم ضرورة علاجها، امتداء من قوانين معالجة الأزمة الحالية حتى جميع القوانين الاقتصادية المعطلة والتي طال انتظارها. كما ترى أن يتم بشكل سريع تخفيض كبير لأسعار الفائدة حيث أن تكلفة الاقتراض في الكويت وسعر الخصم يعتبر من أعلى أسعار الفائدة السائدة في الدول المجاورة والدول ذات الإقتصاد الحر فلم يعد هناك مبرر لاستمرار هذه التكلفة العالية في ظل الانكماش والكساد الاقتصادي الكبير الذي تمر به البلاد.

وشدد على أهمية دور القطاع الخاص كمحرك للنمو وموظف لقوة العمل الوطنية خلال الفترة المقبلة مع الاهتمام بضرورة توقف القطاع الحكومي عن أداء مهامه الحالية وبدء القطاع الخاص أخذ دوره الأساسي في بناء الإقتصاد الكويتي. فضلا عن عدد من الإصلاحات الاقتصادية التي يمكن أن تشكل خارطة طريق لإنقاذ الإقتصاد من الوضع الحالي بجانب ادخال ضرائب الأرباح ورسوم الاستخدام وتفعيل القوانين الاقتصادية المعطلة فضلا أيضا عن تغيير الإجراءات البيروقراطية المعقدة لمبادرات الشباب والقطاع الخاص والتي تعتبر من أهم الإصلاحات التي يجب اتخاذها خلال الفترة المقبلة.

وعن التحديات التي قد تواجه الكويت خلال الفترة المقبلة أكد المطوع أنها تتمثل في كيفية توفير استمرار مستويات الدخل والرفاهية المرتفعة للأجيال القادمة بعد زوال النفط وندعو إلى ضرورة وضع خطط استراتيجية «واضحة» لأن صندوق الأجيال القادمة واحتياطات الدولة لن يكفي لتمويل الإنفاق العام في الكويت بمستوياته الحالية لأكثر من 4 سنوات.

العدواني: «أوريجنال» نعتزم التوسع بالأسواق الخليجية في 2012

أعلن المدير العام لمجموعة أوريجنال العالمية فوز العدواني أن الشركة تعزز التوسع في الأسواق الخليجية اعتبارا من بداية العام المقبل، مشيرا إلى أن هذه الخطوة توسعية تأتي لوكالة الأستراتيجية الجديدة التي أقرها الجهاز التنفيذي للشركة والتي تعتمد على مواصلة تسويق المشاريع الجارية، تحديد المشاريع والفرص الاستثمارية المستهدفة، وتطوير أداء الشركة بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية في الكويت والمنطقة، فضلا عن التركيز على الأنشطة التشغيلية لتوفير تدفقات مالية مستقرة خصوصا للشركة تعتمد بشكل رئيسي على تدفقاتها النقدية لمواجهة استحقات تمويل توسعاتها.

وأوضح العدواني في تصريح صحفي أنه وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي فإن الإقتصاد الكويتي مقبل على تحقيق نسبة نمو تبلغ 4,4% خلال العام 2012 في الوقت الذي يعول فيه القطاع الخاص كثيرا على تسارع وتيرة خطة التنمية التي تؤكد المؤشرات أنها تسير ببطء ملحوظ، ولعل أبرز دليل على ذلك ما أوردته وكالة التصنيف الائتماني العالمية «مودين» من أن «وتيرة تنفيذ خطة التنمية مازالت بطيئة وأن ظروف الائتمان في الكويت مازالت ضعيفة للعام الثالث على التوالي، مؤكدة أن آفاق النمو الائتماني في الكويت تعتمد على وتيرة تنفيذ خطة التنمية الحكومية».

وأشار العدواني إلى أن مفتاح تحسين البيئة التشغيلية للقطاع الخاص يعتمد بشكل رئيسي على الائتمان الذي يعتمد بدوره على خطة التنمية، وبالتالي فإن خطة التنمية تعتبر المحرك الأساسي للقطاع الخاص والائتمان في الكويت، في ظل تقييد البنوك لعمليات الائتمان تحوطا من الانكشاف على مخاطر التعثر عن السداد، ولتجنب استقطاع المزيد من المخصصات. وفسر العدواني توجه «أوريجنال» للتوسع في الأسواق الخليجية بأنه يرجع إلى ارتفاع شهية الكويتيين بشكل ملحوظ في تملك العقارات بالأسواق الخليجية، حيث أظهرت إحصائية صادرة عن قطاع المعلومات بالأمانة العامة لمجلس دول التعاون الخليجي تصدر الكويتيين قائمة المملكتين اللغاث على التوالي، دول مجلس التعاون الخليجي بحسب بيانات العام 2010 حيث بلغ عددهم 4158 في الدول الأعضاء الأخرى بمجلس التعاون، وتلا ذلك مواطنو الإمارات العربية المتحدة بعدد 2474 مواطنا، ثم مواطنو مملكة البحرين في المرتبة الثالثة بعدد 1846 مواطنا، واحتل مواطنو المملكة العربية السعودية ودولة قطر وسلطنة عمان المرتاب الرابعة والخامسة والسادسة بعدد 1204 و544 و431 مواطنا، على التوالي.



فهد المطوع



السلة الاقتصادية

www.waleedalhaddad.com
@drwalhaddad

بقلم: د. وليد عبد الوهاب الحداد

إدارة الانتخابات

الانتخابات أصبحت الآن الوسيلة الرئيسية التي تحدد رجال السياسة وأعضاء البرلمان وأصبحت محط أنظار المجتمعات جميعا وكذلك علماء الإدارة الذين وضعوا القواعد الإبراهيمية لضمان نجاح الانتخابات وكيفية إدارتها بفاعلية وحري بمن ينزل في انتخابات مجلس الأمة الكويتي أن يضع هذا في اعتباره إذا ما أراد تحقيق نتائج إيجابية في الانتخابات القادمة، ولعل من أهم أسباب بروز الإدارة في الانتخابات الكويتية هي:

1 زيادة عدد الناخبين في الكويت وزيادة عدد المطلوب تصويت للنجاح.

2 اتساع الرقعة الانتخابية مع الدوائر الخمس.

3 زيادة الوعي لدى الناخبين بسبب التعليم والوعي الانتخابي مع نزوح التجربة البرلمانية في الكويت، يتطلب التعامل مع الناخبين بكل احتراف لضمان فاعلية الناخبين والحصول على نتائج إيجابية.

4 التطور التكنولوجي وكيفية الاستفادة منها لإنجاح الحملة الانتخابية وإخضاع التكنولوجيا وتطويعها لتحقيق الأهداف الانتخابية وقد أثبت الرئيس أوباما بما لا يدع مجالا للشك قدرة الفيسبوك على نجاحه الانتخابي الكبير في آخر انتخابات أميركية.

5 إدارة الانتخابات أصبحت علما يدرس في الجامعات وطبعت فيه آلاف الكتب والدراسات، وزيادة إمكانية النجاح تكون كبيرة مع الإدارة المهنية للانتخابات.

6 زيادة الخبرات الموجودة في الساحة في معرفتها بكيفية إدارة الانتخابات وإدارتها لعوامل النجاح بكل فاعلية ومع تواجدها المهني تكون العملية أضمن.

7 أهمية الإلمام بالقواعد القانونية في العملية الانتخابية لتجنب السقوط في مشاكل قانونية.

8 بروز أهمية دور الإعلام والإعلان في إبراز المرشحين والإلمام بها يعني الاتجاه نحو النجاح.

9 بروز دور استبيانات الرأي في معرفة توجهات الناخبين ومجموع المرشحين في الدائرة في استجوابهم على الأصوات وإمكانية تلاحق المرشحين أنفسهم بناء على هذه الدراسات إذا ثبت أنها في غير صالحهم بدلا من مفاجاتهم بالنتائج يوم الانتخاب.

هذه بعض العوامل التي أدت إلى بروز علم إدارة الانتخابات ولعل أهمها النجاح الكبير الذي حققه المرشحون سواء خارج أو داخل الكويت من استخدامهم هذا الأسلوب.

ونود أن نشير إلى أهمية تطوير إدارة الانتخابات على مستوى وزارة الداخلية بالإضافة إلى مجلس الأمة وأهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة لضمان عملية التصويت والرقابة على نزاهة الانتخابات وشفافية الإنفاق على الحملات الانتخابية وتنظيمها وتدريب المرشحين قبل خوضهم الانتخابات على هذه الأساليب من خلال الدورات الجانبية.

وأما على مستوى المرشح وهو الأهم فيمكن وضع هذه العوامل الهامة في إدارة الحملة الانتخابية:

1 الرؤية والأهداف: لعل من أهم القرارات التي يتخذها المرشح هو قرار خوض هذه الانتخابات إذ يجب أن يكون القرار مدروسا وقائما على حقائق ورؤية واضحة لأن هذه الانتخابات سوف تكون ذات تحول في مجرى حياته أو حياة من دعمه للترشيح، ومن الأهمية التي تحدد الرؤية هو أن يخوض المرشح نبذة من تجميع سياسي معين فالرؤية تكون هنا واضحة ومحددة تمثل التجمع نفسه أو أن يكون المرشح ذا توجهات اقتصادية فالرؤية سوف تنعكس على أطروحاته التي ستترتكز على الإقتصاد ومحاوله جذب المهتمين بهذا الجانب وهكذا في حالة التوجهات الاجتماعية أو الدينية فيجب في البداية التركيز على الرؤية والأهداف، والخط بين جميع قطاعات المجتمع لا يؤدي في الغالب إلى وضوح في الطرح، ومن الأمور التي يتبعها من ليس لديه رؤية معينة أن يتفقد استبيانا على قاعدة دأثرته الانتخابية ويعرف التوجهات العامة ومن ثم يحدد رؤيته وطرحه في الانتخابات وكثيرا ما تنجح هذه الطريقة كونها تعتمد على حقائق علمية ومعرفة تامة بالاتجاهات العامة.

2 مواصفات أساسية وقيادية في المرشح: إن المواصفات القيادية مهمة جدا في المرشح فهما كانت الخطة الانتخابية دقيقة وقوية وعوامل النجاح متوافرة فإن غياب المواصفات القيادية يضيف من فرص النجاح وفي حالة النجاح يضيف من فرص إعادة الانتخاب فيجب الحرص على توافر مواصفات أساسية في المرشح مثل قدرته على الاتصال في الجماهير ومعرفته لفنون الاتصال الناجح وأيضا القدرة على مواجهة وسائل الإعلام والقدرة على اتخاذ القرار وتوافر التعليم الأساسي لديه لمعرفة أساسيات الأطروحات السياسية والقانونية، وهناك ممن توافر لديه المواصفات العائلية والقبلية فتكون حظوته هنا أوفر بالنجاح من غيره أو كونه نقابيا سابقا أو عضوا ناجحا في الجمعيات التعاونية، وفي حالة نقص بعض هذه الصفات فيمكن تدريب المرشح على القيادة وأذكر أن أحد التجمعات السياسية عندما حدد مرشحيه عمل لهم دورة متقنة في القيادة قبل الانتخابات لتعليمهم الصفات القيادية الأساسية من مدرب معتمد فنجح أغلبية هؤلاء المرشحين بسبب اكتسابهم هذه الصفات القيادية التي تدربوا عليها، فالقيادة اليوم يمكن اكتسابها والتدريب عليها، ويمكن أيضا هنا أن يتم تعيين مدرب ناجح من المرشح يقوم بتوجيهه على القيادة والأمور التي يجب مراعاتها أثناء أدائه للحملة الانتخابية وتصحيح الأخطاء أولا بأول.

3 مواصفات الفريق الانتخابي الناجح: القدرة على بناء فريق انتخابي ناجح هي أولى خطوات النجاح في الانتخابات، فما مواصفات هذا الفريق الناجح وأهمها:

أ - إيمان المرشح بأهمية العمل الجماعي وأن العملية الانتخابية مسألة إدارة وخطة ناجحة يتفهمها فريق ناجح للوصول إلى تحقيق أهدافنا الانتخابية وإلا فإن العمل الفردي وعدم الفعالية يفرق العمل ومخالفة الخطط الموضوعة للانتخابات وعدم وعامل أعضاء الفريق مهامهم واختصاصاتهم في توجيه الحملة الانتخابية غالبا يؤدي إلى فشل الفريق وغالبا إلى فشل المرشح.

ب - التنوع والتناسق من أهم مواصفات الفريق الانتخابي الناجح إذ أن الفريق يجب أن يضم الإعلامي وخبير التكنولوجيا وخبير الإعلانات وخبير الدائرة الذي هو ملم بظروف الدائرة وعلى معرفة تامة ببناء الدائرة وتكويناتها وتقسيماتها بالإضافة إلى أهمية كسب الممثلين الرئيسيين عن القطاعات الموجودة في الدائرة مثل النساء والشباب وأيضا في حالة القبائل أو العائلات أو المناطق المهمة في الدائرة بالإضافة إلى أهمية وجود الخبرة القانونية في الفريق للتوجيه القانوني لأعمال الفريق وأخيرا وجود خبري مالي للإشراف على ميزانية الحملة وأيضا تنسيق التبرعات - أن وجدت - للحملة الانتخابية من المؤيدين ولرعاية عملية التصرف.

ج - الفعالة والقدرة على الإدارة، من الأمور المهمة في نجاح فريق العمل الفعالة والرضا التام في المشاركة في هذا الفريق لأنه من دون ذلك فإن أي عضو ليس لديه الفعالة التامة سيكون معطلا لأعمال الفريق بل قد يدمر العمل ويؤخره ويؤدي إلى الفشل التام فالفعالة والرضا بالمشاركة من أهم عوامل النجاح وأيضا يجب أن يكون لأعضاء الفريق القدرة على إدارة الفرق الفرعية مثل الفريق المالي وفريق المقرات وفريق الإعلام وفريق الفعاليات الانتخابية وغيرها، وهذه خاصية مهمة لإنجاح مهمة الفريق ولاختيار العضو الرئيسي في فريق المرشح الأساسي.

الدول القادرة على ترتيب المعارض الدولية بكل نجاح».

هذا وقد شارك في حفل التكريم مسؤولو شركة معرض الكويت الدولي بينهم مدير تنفيذي للشؤون الإدارية والمالية والموارد البشرية عبدالله هاشم حمدان ومديرة إدارة التسويق والمبيعات باسمه الدهيم ومدير تخطيط وإدارة الفعاليات وضاري سليمان العيسان، وكذا مسؤولي المعارض بالشركة.

وقد قام النصار وممثلو التجارة والجمارك بتقديم الدروع والهدايا التذكارية للمحتفي بهم من مسؤولي وزارة التجارة والصناعة والإدارة العامة للجمارك واتحاد تجار الذهب وأثناء إقامة أنشطة معرض الذهب والمجوهرات العالمي التاسع والتي انعكست بشكل واضح على النتائج التي أسفر عنها المعرض.

واختتم النصار كلمته مخاطباً المحتفي بهم قائلا: «أنا وإذ نشد على أئديكم ونشيد بكم وكرمكم اليوم فإننا نتطلع لمزيد من التعاون والتواصل وتطوير تعاوننا من أجل إقامة معارض ومناسبات عديدة معرض الذهب والمجوهرات العالمي التاسع.

فلن تحظى الكويت بتصويب واقر في نشاط المعارض والمؤتمرات في المنطقة».

ومن الرئيس التنفيذي وأشاد بالدور البناء الذي قامت به وزارة التجارة والصناعة والإدارة العامة للجمارك واتحاد تجار الذهب قبل وأثناء إقامة أنشطة معرض الذهب والمجوهرات العالمي التاسع والتي انعكست بشكل واضح على النتائج التي أسفر عنها المعرض.

واختتم النصار كلمته مخاطباً المحتفي بهم قائلا: «أنا وإذ نشد على أئديكم ونشيد بكم وكرمكم اليوم فإننا نتطلع لمزيد من التعاون والتواصل وتطوير تعاوننا من أجل إقامة معارض ومناسبات عديدة أخرى تسجل النجاحات وتكتب اسم الكويت باقتدار على قائمة

النصار: النجاح

المنشود لأي مشروع

يخدم المعارض

والمؤتمرات لا يتحقق

إلا بتضافر القطاعين

العام والخاص

قال نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لشركة معرض الكويت الدولي عبدالرحمن النصار إن النجاح المنشود لأي مشروع يخدم قطاع المعارض والمؤتمرات لا يتحقق بأي صورة إلا بتضافر القطاع الحكومي على مستوى كل مؤسساته مع القطاع الخاص.

جاء ذلك في مستهل كلمة ألقاها النصار خلال حفل تكريم مشروع شركة معرض الكويت الدولي لتكريم موظفي وزارة التجارة والصناعة والإدارة العامة للجمارك واتحاد تجار الذهب ممن شاركوا وساهموا في الإعداد وإقامة معرض الذهب والمجوهرات العالمي التاسع. وتابع النصار حديثه للمحرمين مشيرا إلى انه ما لم تتضافر جهود القطاع العام مع القطاع الخاص

الجمان: «الأميركية المتحدة للخدمات العقارية» واصلت رفع ملكيتها المعلنة في «مشاريع» إلى 18,23%

المساهمة	الشركة	الملكية (%)	كمافي الملكية (%)	كمافي التغير (%)
2,32	مشاريع	15,91	18,23	20,36
0,31	شركة الاستشارات المالية الدولية	20,05	6,34	12,26
0,14	الشركة الأهلية للتأمين	6,20	11,66	
0,60	شركة مجموعة اجام المحدودة	11,66		

المساهمة	الشركة	الملكية (%)	كمافي الملكية (%)	كمافي التغير (%)
0,08	شركة دار الاستثمار وشركتها التابعة	19,72	19,64	18,92
0,05	شركة المشروعات التنموية القابضة	18,97		

المذكور لم يشهد عمليات دخول في أو خروج من قوائم كبار الملك في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

ولا بد لنا أن نشير إلى أن المصدر الأولي للبيانات والتحليلات أعلاه هو الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية، والذي يتم من خلاله إعلان الملكيات التي تساوي أو تزيد على 5% من رأسمال الشركات المدرجة به.

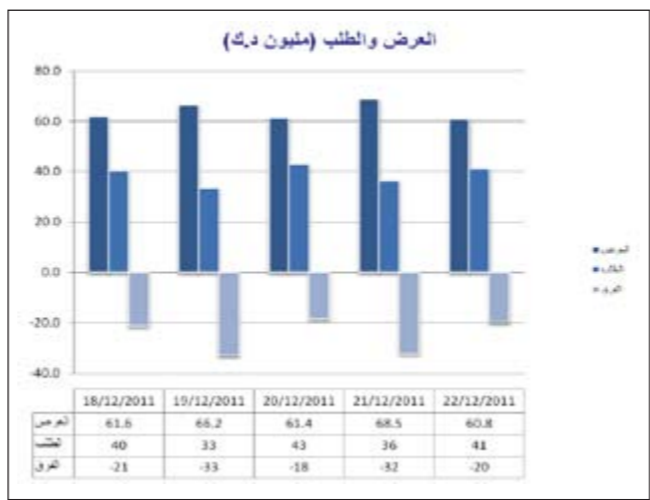
22 ديسمبر 2011، فقد اقتصر على حركتين هامشتين، الأولى: خفض شركة دار الاستثمار وشركتها التابعة حصتها في «صفوان» بمقدار 0,08 نقطة مئوية من 19,72 إلى 19,64، والثانية: خفض شركة المشروعات التنموية القابضة حصتها في ياكو من 18,97 إلى 18,92، وذلك بمقدار 0,05 نقطة مئوية.

وتجدر الإشارة إلى ان الأسبوع المنخفضة بهدف تحقيق أرباح سريعة».

وبين أن تداولات الأسبوع الماضي خلت تقريبا من عمليات استثمارية بالفهم الفني حيث يتربح المستثمرون أداء الوحدات المدرجة من نهاية العام الحالي وجمع اشارات يمكن من خلالها بناء المراكز المالية للفترة المقبلة.

وأشار إلى تركيز غالبية تعاملات الأسبوع المنخفض على تحقيق الربحية السريعة وملء مراكز من شأنها معالجة أوضاعها المالية كما جرت العادة في موسم الإغلاقات.

وقال تقرير «الأولى» للوساطة المالية أن تركيز المستثمرين في تعاملات الأسبوع الماضي لم يكن



المخفضة بهدف تحقيق أرباح سريعة».

وبين أن تداولات الأسبوع الماضي خلت تقريبا من عمليات استثمارية بالفهم الفني حيث يتربح المستثمرون أداء الوحدات المدرجة من نهاية العام الحالي وجمع اشارات يمكن من خلالها بناء المراكز المالية للفترة المقبلة.

وأشار إلى تركيز غالبية تعاملات الأسبوع المنخفض على تحقيق الربحية السريعة وملء مراكز من شأنها معالجة أوضاعها المالية كما جرت العادة في موسم الإغلاقات.

وقال تقرير «الأولى» للوساطة المالية أن تركيز المستثمرين في تعاملات الأسبوع الماضي لم يكن

الأولى للوساطة: التحرك «المضاربي»

سيطر على تداولات البورصة

قال تقرير شركة الأولى للوساطة المالية أن أكثر ما ميز تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي التحرك «المضاربي» بهدف جني الأرباح السريعة تزامنا مع إغلاقات نهاية العام.

وأوضح أن مجمل ذلك وضع ضغوطا على الأسهم القيادية لاسيما قطاع البنوك ودفع في الوقت نفسه قطاع الأسهم الرخيصة والتشغيلية السى الصعود «وهو ما انعكس على معدلات التداول وأحجامها».

وذكر انه نتيجة للتسريع المنخفض لأسعار طائفة واسعة من الأسهم في ظل ارتفاع معدلات المخاطر بشأن قطاعي الاستثمار والإسهم فبات بمقدور شريحة أوسع من المستثمرين التأثير على مؤشر السوق العام أكثر من أي وقت من خلال توجيه جزء كبير من حركة الشراء باتجاه معين «ما كان ملحوظا من حركة الأسهم الرخيصة التي كانت وجهة للمستثمرين وتحديدا أصحاب رؤوس الأموال

وأوضح أن مجمل ذلك وضع ضغوطا على الأسهم القيادية لاسيما قطاع البنوك ودفع في الوقت نفسه قطاع الأسهم الرخيصة والتشغيلية السى الصعود «وهو ما انعكس على معدلات التداول وأحجامها».

وذكر انه نتيجة للتسريع المنخفض لأسعار طائفة واسعة من الأسهم في ظل ارتفاع معدلات المخاطر بشأن قطاعي الاستثمار والإسهم فبات بمقدور شريحة أوسع من المستثمرين التأثير على مؤشر السوق العام أكثر من أي وقت من خلال توجيه جزء كبير من حركة الشراء باتجاه معين «ما كان ملحوظا من حركة الأسهم الرخيصة التي كانت وجهة للمستثمرين وتحديدا أصحاب رؤوس الأموال

وأوضح أن مجمل ذلك وضع ضغوطا على الأسهم القيادية لاسيما قطاع البنوك ودفع في الوقت نفسه قطاع الأسهم الرخيصة والتشغيلية السى الصعود «وهو ما انعكس على معدلات التداول وأحجامها».

وذكر انه نتيجة للتسريع المنخفض لأسعار طائفة واسعة من الأسهم في ظل ارتفاع معدلات المخاطر بشأن قطاعي الاستثمار والإسهم فبات بمقدور شريحة أوسع من المستثمرين التأثير على مؤشر السوق العام أكثر من أي وقت من خلال توجيه جزء كبير من حركة الشراء باتجاه معين «ما كان ملحوظا من حركة الأسهم الرخيصة التي كانت وجهة للمستثمرين وتحديدا أصحاب رؤوس الأموال

وأوضح أن مجمل ذلك وضع ضغوطا على الأسهم القيادية لاسيما قطاع البنوك ودفع في الوقت نفسه قطاع الأسهم الرخيصة والتشغيلية السى الصعود «وهو ما انعكس على معدلات التداول وأحجامها».

وذكر انه نتيجة للتسريع المنخفض لأسعار طائفة واسعة من الأسهم في ظل ارتفاع معدلات المخاطر بشأن قطاعي الاستثمار والإسهم فبات بمقدور شريحة أوسع من المستثمرين التأثير على مؤشر السوق العام أكثر من أي وقت من خلال توجيه جزء كبير من حركة الشراء باتجاه معين «ما كان ملحوظا من حركة الأسهم الرخيصة التي كانت وجهة للمستثمرين وتحديدا أصحاب رؤوس الأموال

وأوضح أن مجمل ذلك وضع ضغوطا على الأسهم القيادية لاسيما قطاع البنوك ودفع في الوقت نفسه قطاع الأسهم الرخيصة والتشغيلية السى الصعود «وهو ما انعكس على معدلات التداول وأحجامها».

وذكر انه نتيجة للتسريع المنخفض لأسعار طائفة واسعة من الأسهم في ظل ارتفاع معدلات المخاطر بشأن قطاعي الاستثمار والإسهم فبات بمقدور شريحة أوسع من المستثمرين التأثير على مؤشر السوق العام أكثر من أي وقت من خلال توجيه جزء كبير من حركة الشراء باتجاه معين «ما كان ملحوظا من حركة الأسهم الرخيصة التي كانت وجهة للمستثمرين وتحديدا أصحاب رؤوس الأموال

وأوضح أن مجمل ذلك وضع ضغوطا على الأسهم القيادية لاسيما قطاع البنوك ودفع في الوقت نفسه قطاع الأسهم الرخيصة والتشغيلية السى الصعود «وهو ما انعكس على معدلات التداول وأحجامها».

وذكر انه نتيجة للتسريع المنخفض لأسعار طائفة واسعة من الأسهم في ظل ارتفاع معدلات المخاطر بشأن قطاعي الاستثمار والإسهم فبات بمقدور شريحة أوسع من المستثمرين التأثير على مؤشر السوق العام أكثر من أي وقت من خلال توجيه جزء كبير من حركة الشراء باتجاه معين «ما كان ملحوظا من حركة الأسهم الرخيصة التي كانت وجهة للمستثمرين وتحديدا أصحاب رؤوس الأموال

وأوضح أن مجمل ذلك وضع ضغوطا على الأسهم القيادية لاسيما قطاع البنوك ودفع في الوقت نفسه قطاع الأسهم الرخيصة والتشغيلية السى الصعود «وهو ما انعكس على معدلات التداول وأحجامها».